الفصل الثالث

نحو الانقلاب

obeikandl.com

obeikandl.com

في الأشهُرِ الأخيرة من عُمرِ الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة تطابَقَت مواقفها مع مواقف الحركة الإسلامية "التنظيم المُستَتِر الخاص"، فيما يتعلَّق بمصير النظام الحزبي القائم وفيما يخصُّ علاقاتها به، ثمَّ فيما ستؤولُ إليه بِنيَة الحُكم والدولة في السُّودان. اجتمعت هيأة الشُورى بالجبهة الإسلاميَّة القوميَّة واستقرأت الساحة السياسيَّة التي تأزَّمت فيها الأوضاعُ إلى المُنتهى -أو هكذا بدا لهُم الأمر- وتداوَلَت حول الأخطار المحدِّقة بالسُودان: عودةُ اليسار وقُوى التجمُّع إلى الحُكومة، ونُذُر "اتفاق الميرغني/ قرنق" الذي سيُجَمِّد القوانين الإسلاميَّة، ثم "مُذَكِّرة الجَيش" في ٢٠ فبراير (شباط) التي خَرَقَت عهد الديمقراطيَّة وأخرجت الجبهة الإسلامية من حكومة الوفاق الأخيرة مع حزب الأمة، وأخيراً تدخلات القصر ممثلة في مجلس رأس الدولة التي عطَّلت البرلمان.

ذات المشهد أو قريباً منه تكرَّر في اجتماع مجلس شُورى الحركة الإسلاميَّة ذي الستِّين عُضواً، فيما رَبَا أعضاءُ هيأة شُورى الجبهة الإسلاميَّة إلى أكثر من ثلاثمئة. وفيما يأخُذُ التداوُل في هيأة الجبهة صيغة تقارير الولايات التي تحملُ تفاصيل نشاطِها وخُلاصة مواقفها، ويتنادى له الأعضاء من أنحاء السُّودان قاطبة، فإن مجلس شُورى الحركة الإسلاميَّة هو مجلسٌ مركزي يُشتَرَطُ أن تكون عضويَّته خالصةً من سكَّان العاصمة، ولا غرْوَ فقد كانت الخُرطوم هي موئِلُ غالِبِ قيادة الحركة، وإذ كانت حركة الاتِّصال عسيرة وكانت الحاجة لجَمعِ المجلس دورياً أو طارئاً تبدو كثيرةً مُلحَّة، فقد كان مجلساً عالي الكفاءة، أعضاؤه غالِبهم مِمَّن صَحِبُوا مسيرة الحركة لعهدٍ طويل ويجمَعُ أجيال المُخَضرمين الذين عاصروا التأسيس والجيلَ التالي الذي زاوَلَ البِناء، وهُم جميعاً الذين انتقلوا بالحركة من السير العَفْوِ إلى التخطيط الإستراتيجي، فهُم على وعيٍ أتمّ بخُطة الحركة في البناء ونحو التمكين.

ناقش الاجتماعانِ إذن اللحظة السياسيَّة التي يبدو فيها السُّودان على مُفتَرَق الطُرُق. كِلاهُما عبَّر عن يأسِه من أيِّ أملٍ في الإصلاح يُمكِنُ أن يحمله البناء الحزبي القائم اليوم على الطائفيَّة والمُتمكِّن بحُكم الديمقراطيَّة، وكِلاهُما يري في رئيس الوُزراء السيد الصادق المهدي سياسياً تعوزُه الإرادة والقرار، وقد استَنفَدَ كُل الفُرَص السَخيَّة التي أنعَمَت بها عليه أقدارُ الله الطبيعيَّة والتاريخيَّة، وليس من خلاصٍ للبلاد إلاَّ أن يرحل.

بالطبع، حَمَلَت تقاريرُ الأقاليم تدهوُر الأوضاع في جبال النوبة على نحوٍ لم يَشهَده السُّودان من قبل، فقد تفاقم نشاط الحركة الشعبيَّة بقيادة القائد يوسف كُوَّة الذي شرَع المُقاومة في تلك المنطقة، وسُرعان ما تضاعَفَت أعدادُ المجنَّدين من أبناء قبائل النوبة في الجيشِ الشعبي حيث أصبحوا قوَّة ذات وزن في منطقةٍ لم يُعهَد فيها مثل ذلك النشاطِ من قبل، فكأنما

أُتِيَ الجيش السُّوداني من حيثُ لا يحتَسِب وأُخِذَت حكومة الصادق المهدي على حين غِرَّة وأصبح التهديدُ ماثلاً في المُدُن الكُبرى، كادُقلي والدَّلنج ولَقاوَة والجبال الشرقيَّة. اتَّصل تهديدُ الحركة الشعبيَّة كذلك وامتدَّ في جنوب كردفان نحو مناطق التَّماسِّ بين قبائل المِسيريَّة وقُوَّات الحركة الشعبيَّة، وتوالَت الهَجَماتُ وحوادثُ الاختطاف المُتبادَل عبر أبيي، وإلى المَيرم والمُجلَد وبَابَنُوسة. وفيما توالت المُدن في الجنوب تَتَسَاقَطُ كأوراق الخريف في يَدِ الجيشِ الشعبي، استشعَرَ سُكَّان العاصمة خطراً لم يُلامِسهُم من قبل، إذ تواتَرَت أنباءُ الحوادث المُتفرِّقة ونُذُر الانقلابات العُنصُريَّة منذ العام الانتقالي ومظاهرُ السلاح العشوائي، وأمسَت أحياءٌ بأكملها في الخُرطوم تنامُ على دوريات الحراسة الأهليَّة التي يشكِّلها شبابُ الحَي.

أما مجلسُ شُورى الحركة الإسلاميَّة فقد فَهِمَ جوهرَ الطَّلَب الذي تقدَّمت به القيادة لتفويضها في اتِّخاذ ما تراهُ مُناسباً إزاء تطوُّر الوضع السياسي، أن قد اكتَمَلَت عُدَّة التغيير وعَتادُه وفيما ذهبت هيأة شُورى الجبهة الإسلاميَّة بعد استعراضِها جُملة الأوضاع البائسة المُوئسة المُنذِرَة بالخطر، وصَوَّبَت نحو إنقاذ البلاد عاجلاً غير آجل، فطوَّقت عُنُق القيادة بالتفويض والتكليف الثقيل الذي طلبته، أمعَنَت شُورى الحركة النظر قليلاً فيما يترتَّب عليه التفويض من تغييرٍ كبيرٍ في مسيرة الحركة وسيرة السُّودان.

أدرَكَت القيادة التفويض الذي كانت ترجوه من الشورى، لكنَّهم جميعاً استدرَكوا على القرار يتأمَّلون مواقفهم الراسخة من فكرة "الانقلاب العسكري":

- **أولاً**: الحرية أصلٌ للإيمان، وسابقةٌ للوحدة في أصول فقه الحركة مُنذُ ميلادها، فهي إذن مبدأٌ أوَّل وليست قيمة فرعية، والانقلابُ العسكري سيقبِضُ الحريَّة بالضرورة ولو مُؤقتاً.
- **ثانياً**: الحركة الإسلاميَّة في السُّودان، وفي العالم كله كانت ضحيَّة الانقلابات العسكرية إلا أن صحائِفها ما تزال في سائر الدُّنيا بيضاء من اقترافه.
- **ثالثاً**: ظلَّت الحركة الإسلاميَّة في كل خِطَابِها بما في ذلك خُطَبُ الأمين العام الرئيسيَّة في مؤتمرات الجبهة الإسلاميَّة الكُبرى تؤكِّدُ أن الجيش ينبغي أن يُباعَد بينه وبين السياسة، وألاَّ تَدفَعَ المُغامرة حزباً أو فرداً لارتياد المحظور. أما دُخول الجيش ولو عنصراً ضابطاً يُجنِّبُ البلاد الفوضى، أو عضواً مُلتزماً يُوفي خُطُوات الحركة نحو التمكين، فيقتضي حذراً ونظراً أعمق.
- وفي المُقابل كانت الحُجَجُ المُضادة تفرِضُ نفسها بقوة:

- **أولاً**: في العالَم القوي المُسيطِر المُستكبِر الديمقراطيَّة قيمة والحضارة قيمة، ولكن

الحضارة قيمةٌ أعلى، وإذا وَلَدَت الديمقراطيَّة إسلاماً فقد هدَّدت القيمةُ الأدنى القيمةَ الأعلى، وأن الاضطِهَادَ الذي تُعانيه حركاتُ الإسلام في كل العالم والصمتَ المُطبِق من جانب ما يُعرَفُ بالعالم الحُر يؤكِّدُ أن الديمقراطيَّة التي تُنجِبُ إسلاماً ستُوأدُ فوراً.

- **ثانياً**: الديمقراطيَّة سادت في العالم بعد الثورة والعنف والحرب الأهليَّة، ونحنُ نُريدُ لها أن تسود بثورةٍ بيضاء، وفي القرءان سياقات الجهاد موصولة بسياق الحكم، فالمؤمنون متي بلغوا الحكم أو اقتربوا منه وقع عليهم ابتلاء الجهاد.
- **ثالثاً**: لقد خُرِقَ عَهدُ الديمقراطيَّة في السُّودان بـ"مُذَكِّرَة الجيش" والأجلُ الذي شَرَطَتهُ على رئيس الوزراء، هو انقلابٌ كاملُ الأركان خَرَقَ كذلك قَسَمَ الجيش باجتناب السياسة وطاعة القائد العام رئيس الوزراء.

وبين جَدَلِ النَظَر الذي يدورُ في الأفكار ومُجادَلَة اللِسان، كان جَدَلُ الواقع يَفرِضُ مَنطِقَه، فالحركة الإسلاميَّة اليوم أشدُّ تنظيماً وفاعليَّة من الأحزاب كافة، بل ومن الدولة برأسها ووُزرائها وجيشها. وإذ مَضَت سُنَنُ التاريخ شاهدة أن الجيش يتقدَّم لملء فراغ السُلطة بالانقلاب لأنه الأقوى والأحسن تنظيماً، فإن حُكمَ الأحزاب في السُّودان أثبَتَ عَبرَ ثلاثِ تجارِب أنه الأفشَلُ الأدعى للفَجَوَات والفراغ، بما تحملُ الأحزاب في جِسمِهَا من جراثيم التنازُع والاختلاف والتشاكُس، وبما في بناء كُلٍ منها من عِلَلِ الطائفيَّة المُنافية للديمقراطيَّة، فالأحزابُ السُّودانيَّة "فاقِدُ الشَيء" الذي لا يَملِكُ أن يُعطيه وقد أسَّست بناءَها على غير الحريَّة والشُورى والديمقراطيَّة. ولكن اليوم امتدَّت العِلَّة لتُصيب المُؤسَّسة الأقوى ذاتها، القوَّات المُسلَّحة السُودانيَّة، فقيادتها تُطالِبُ بالسلام فيما عليها أن تُقاتِل، وجُنودها في أدنى دركٍ من هُبوط الرُوح وتدهوُر المعنويَّات، بسبب تتالي الهزائم وتوالي الخُذلان.

لقد قارفت الأحزاب جميعها الانقلاب العسكري، كان حزبُ الأمَّة أوَّل مُبادِرٍ يَسُنُّ المَعصِيَة في ١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٨م، والحزبُ الشُيوعي مرَّتين، في مايو (أيار) ١٩٦٩ ويوليو (تموز) ١٩٧١م، ثم الاتحادي الديمقراطي رأسُ الرُمح في غزوة ١٩٧٦م المسلَّحة، والحُكمُ اليوم في السُودان غيرُ ديمقراطي يُديرُه القصر وتتحكَّم فيه قيادة القوات المُسلحة شأنُ حُكم النميري، الذي استدعى الخروج والاستعانة بالأجنبي.

أمَّا في التاريخ القريب فقد صالَحَت الأحزاب جميعها نظامَ النميري وشارَكَتهُ، وقد وقَّع بعضهم على دُستور الجبهة الوطنيَّة السالِفَة، الذي يُقِرُّ أن يُحكَم السُودانُ بحزبٍ واحد حتى يتهيَّأ للديمقراطيَّة، ويمكنُ إذن مِن ثَمَّ أن تُعَطَّل الحُريَّة وتُقبَض ثم تُبسَط.

أما الحركة الإسلاميَّة فقد امتدَّت في المُجتمع عامَّتِه ونُخَبِه، وإذا قَبَضَت السُّلطة بالانقلاب، فإن السند المدني الجماهيري اللازم لنجاح أي تحرُّك عسكري وافرٍ موجودٌ من جماهير الحركة الإسلاميَّة والجبهة، كما أن غالب جماهير الشعب بما في ذلك عُضويَّة الأحزاب التي كَرِهَت حُكمها ستؤيِّد هذا التحرُّك لأوَّل إعلانه.

كذلك، فإنَّ ما يتوافَرُ للحركة الإسلاميَّة السُّودانيَّة من عناصرَ لإدارة الدولة والحُكم لم يَسبِق قط أن تهيَّأ لحركة حزبيَّة عقائديَّة أو تقليديَّة أقدمت على تسلُّم السُّلطة بالانقلاب في العالم العربي أو أفريقيا، فهي حركة هيَّأت عشرات الكوادر في كلِّ مجالٍ، من الاقتصاد إلى الفُنون ومن الإعلام والسياسة إلى التعليم والإدارة والجِهَاد.

دارَ شيءٌ من هذه الأفكار في اجتماع المكتبِ السياسي للحركة الإسلاميَّة، حيث يُتيحُ الوقت والعدد المحدود للعضويَّة وانسجام المُستويات لمثل هذه الرُّؤى أن تجد حظاً أوفر من التداوُل، بأكثر مما يُمكنُ أن تشهَدَهُ شُورى الجبهة الإسلاميَّة أو شُوري الحركة.

وفيما ظَهَرَ انقلابيون براغماتيون، يُؤمنون بالقوَّة الحاسمة دون عناء الفكر أو الأصول أو الفلسفة، تحفَّظ آخرون يرون الأوفَقَ للحركة الإسلاميَّة أُصُولها الفِكريَّة والعقيديَّة وسيرتها إلى اليوم أن تُواصِل عَمَلَها الدؤوب حتى يُقدِّر الله لها نضوجاً وعطاءً أوفر في نار ديمقراطيَّة هادئة، بدلاً من حَرْقِ المراحِل بالانقلاب والقفز على السُّلطة ومُواجَهَة مشاكل الدولة والحُكم بأزماتها الداخليَّة وعلاقاتها الخارجيَّة المعقدة، ثم سابقة الانقلابِ وقَبضُ الحُريَّات العامَّة وما ستفرِزَه من اضطرابٍ وأحقاد، وما قد تستدعي من عُنفٍ وعُنفٍ مُضاد.

تصادَمَت تلك الرُّؤى في اجتماع المكتب السياسي وبَلَغَت المَدَى في المُفارَقَة وغادَرَ البعضُ الاجتماع غاضبين، ولكن يبقي المكتب السياسي بغير قرار وِفقاً لدُستور الجبهة الإسلاميَّة ولائحتها، فهو يتداولُ ويُحَضِّر المُقتَرَح ويرفعه إلى أعلى حيث الأمانة التنفيذيَّة والشُّورى، وقد حُمِلَت ذاتُ الآراء إلى تلك الأجهزة من الذين يحمِلونَ عُضويَّتها وعُضويَّة المكتب السياسي، ودارَ الحِوارُ أهدأ وأكثر إجمالاً، ووجَدَت القيادة التفويضَ الذي تَطلُب بما يُشبِهُ الإجماع في مجلس الشُّورى حيث تواجَدَ بعضُ صفوة الحركة، وبالإجماع في هيأة شورى الجبهة الإسلامية حيث يسود الأقرب إلى واقع الناس وجذور المجتمع.

*****

في مستوىً آخر، كان هُنالِكَ تحضيرٌ مختلف لا يُكثِرُ النظر والجِدَال ولكنه يمضي لا يَلوِي على شيء، مُستَوَى الأجهزة الخاصَّة المُنضبط بالأمر والطاعة المُلتزمُ بقسم الكِتمَان الغليظ والمستُور كُله عن العَلَن، المُتحفِّز بحُكم التحدِّي للعمل، والباعِثُ لدى العاملين

فيه شُعورُ القناعة والرِضَى.

فمنذُ أوَّل العقد الثمانين، وتحديداً نحو الشهرُ الأخير من العام ١٩٨١م، استَشعَرَت الحركة الإسلاميَّة نُذُر الانقلاب عليها من النميري، فطَفِقَت تُراجِعُ استراتيجيَّاتها وحِسابَها للمُبادرة والانقلاب عليه. لكن النميري في ديسمبر (كانون الأول) كان قد أرسل شواظه على الجميع لا سيَّما أجهزة حزبه وحكومته، فاتَّهم الاتحادَ الاشتراكي بالعجز وانتَقَدَ مَسارَ الاقتصاد وأكمل مجزرةً من الفَصْلِ والتعيين في الأجهزة العُليا بالجنوب، وعندما اجتَمَعَت هيأة قيادة القوَّات المسلَّحة وتداولت فيما آلت إليه أحوالُ البلاد وأبغوا النميري بآرائِهم، عَزَمَ على التخلُّص منهم.

استقرأت الحركة الأحوال يومئذ، واتصلت تحفِّز النائب الأول للرئيس ووزير الدفاع الفريق عبدالماجد حامد خليل لاستلام السُّلطة وتخليص البلاد من نَزَقِ النميري، وإذ تأخر النائب الأول عن التجاوُب مع الآراء التي دعته للمبادرة وتغيير النظام، شملته مصيدة النميري ضمن ما تصيَّد من أعضاء هيأة قيادة الجيش. كان حسابُ الحركة الإسلاميَّة يومها أنها لم تُكمِلْ بعد أشواط خُطَّتها الإستراتيجيَّة، وأنها في حاجة إلى مرحلة أخرى من الإعداد في إطار حُكم تكونُ بعضاً منه، أو على وفاقٍ معه، مرحلةٌ أخرى من الحُريَّة وليس من التمكين الأتم المُباشر، ولكن فكرةُ الانقلاب المُنفرد نُوقشت.

كذلك، في أُخرَيَات أيام النميري، عندما انقَلَبَ بالفعل على الحركة الإسلاميَّة وبدأ يُهيِّئ المُحاكمات لإعدام قادَتِها، بذات حِجَج الخُروج والبَغي التي أعدَمَ بها الأستاذ محمود محمد طه، راجَعَت قيادة الحركة أمر الانقلاب، وكادَت أن تمضي إليه، ولكن يَسَّر الله المَخرَج بانتفاضة أبريل (نيسان) ١٩٨٥.

في الطريق إلى الإنقاذ بدأ المشهدُ مختلفاً كما أسلفنا، كان الحِوَار قد اتَّصل في الأجهزة الشوريَّة والسياسيَّة وقرأ الجميع ما بين السُّطور، أن الحركة الإسلاميَّة في إطارها الأوسع "الجبهة الإسلاميَّة" ستَتَقَدَّمُ نحو استلام السُّلطة، ولكن الأمين العام تنزَّل بالحِوَار والشُورى إلى أطُرٍ أدنى واتَّسعَ به ليشمل أعياناً في الحركة، منهُم أفراد لم يدخُلوا إلى أيٍ من أجهزة الجبهة الإسلاميَّة، ولكنَّهم من أهل الكَسْبِ والبَذْلِ فيها، بعضُهُم في مَهَاجِرِ الاغتراب، زارَهُم الأمينُ العام قبل شهرين من الانقلاب، وبَسَطَ أمامهُم المنطق الذي انبنى عليه القرار:

- لقد أكملت الحركة الإسلاميَّة "بروفة" الحُكم مع التجربة الأخيرة في حكومتي الصادق المهدي، بعد تجارِبَ مُهِمَّة في حكومة نميري ولكن لم تكُن بالشُمول والسَّعَة التي تهيَّأت لنا في الوزارات التي تولاَّها وُزَرَاءُ الجبهة الإسلاميَّة في عهد التعددية الثالثة.

- لقد اختَبَرنا عن قرب إدارة اقتصاد البلاد إزاء أزماتِ الجُوع والفقر، واتَّصلنا بالزراعة والصادر والوارد بأوسع مما أتاح لنا النميري مُطلقاً، واتصلنا بسبل التموين وقدَّم وزراء الجبهة الإسلامية حلولاً لمشكلاتها.
- في حرب الجنوب لدينا أطروحات مُتقدِّمة وخبرةٌ مُنذُ مؤتمرِ المائدة المُستديرة، وتجربةٌ كذلك في اللامركزيَّة.
- في العلاقات الخارجيَّة، قُمنا بتهيئةٍ للعلاقات الرسميَّة والعلاقات الشعبيَّة المؤسَّسة من قديم.

كانت خُلاصَةُ شُورى الأمين العام غير الرسميَّة كذلك إيجابيَّة إذ مَضَت غالِبُ التحفُّظات نحو الخوف من مغبَّة الانقلابِ على نظامٍ ديمقراطي، ولكن مضت الرُدودُ أنَّ الإطارَ الذي تعملُ فيه السياسة السُّودانيَّة غير ديمقراطي بل ومُهَدِّدٌ للبلاد كُلِّها، أن تنفرط وحدَتُها وهي تَتَنَاقَصُ من أطرافها.

أما الأجهزة الخاصَّة فقد تلقَّت نُذُر اللُجوء إلى خيارِ الانقلاب مُنذُ أوَّل العام الانتقالي، وأعادت تركيب أطُرِها وفقاً للانتقال الكبير من العمل في إطار النظام الشُمولي المايوي إلى سِعَةِ الواقع الحزبي المُتعدِّد، وفي ظِلِّ انهيار جهاز الأمنِ القومي الذي أسَّسته مايو، وانفَتَحَت البلاد فيما يُشبِهُ الفوضى لكل أجهزة الاستخبار الدوليَّة والإقليميَّة، وتطوَّرت حركاتُ الهامِش في الخُرطوم واعتَمَدَت خطاباً عُنصرياً مُفزِعاً، فيما تصدَّت الجبهة الإسلاميَّة وحدها لِخطابِ د. جُون قرنق والحركة الشعبية، وبَدَت وحدها في الميدان تدفع ضِدَّه.

خُلاصَةُ الأمر، أن الجبهة الإسلاميَّة غَدَت مسؤولة عن أمنها وأمنِ قادَتِها في ظِلِّ تصاعُدِ الحملة عليها كما قدَّمنا في الفصل السَابق، أمَّا في ظِلِّ الترتيب لانقلابٍ عَسكَري يأخُذُ السُّلطة حَرباً لا سِلماً، فقد وقَرَ في قلب أجهزة الحركة الخاصَّة وعقلِها أنها الجهازُ الفني المَنوط به تسريعُ عجلة التاريخ.

تعاوَنَت مع الأجهزة الخاصَّة بالطبع قاعدةٌ واسعةٌ من عُضويَّة الحركة المُلتزمة المبثوثةِ في كل مكان، فهي دون أدنى شكٍ تتوفَّر على أكبر مَدَدٍ من المعلومات يتدفَّق إليها من الأسفَل، من مصادرها العَقيدِيَّة التي لا تُزَوِّرُ المعلومة ولا تأخذُ أجراً عليها فهي أصفَى المصادر وأصدَقِهَا، فلم يمضِ وقتٌ طويل حتى أصبَحَ عالبُ قادة الحُكم تحت سَمعِهَا وبَصَرِها بِشبهِ المُباشِر وغَدَت تحرُّكاتهم معروفةً مكشوفة، وإذا كانت الشخصيَّات المُهِمَّة نصفُ الانقلاب والنصفُ الثاني المواقِعُ المُهِمَّة، فقد بَقِي إحكامُ الجُزء التالي وفقاً لترتيب الخُطة الأخيرة.

باستِشعارِ قادة الأجهزة الخاصَّة لكَمَال إعدادهم وحُسنِه تصاعَدَت رغبتُهُم في

التغيير، وِفقَ ثقافتهم ونُزوعِهِم التَربَوِي الذي يُرسِّخه العمل في مثل هذه الأجهزة لإعمال القوَّة في حَلِّ مُشكِلات السياسة. وَإذ وَجَدُوا في المعلومات الصاعدة إليهم مَدَداً كبيراً يُغَذِّي نزعَهُم ويُرهِبُ السياسيين نحو المُسارَعَة بقرار ساعة الصفر. فإنَّ حالةَ البلاد ليست أدعى منها للانقلاب، فالانهيارُ الشامِل لا يُهَدِّد بِنْيَة الحُكم ولكن يُهَدِّد ذات وجود البلاد. وفيما بدا أن معرفة الساسة بأزمة الحكم وخطره حتماً أفضل من معرفتهم، وجدوا مَدَداً آخر في المحاولات الانقلابية العديدة التي كانت تتسابقُ نحو تسلُّق جِدارِ السُّلطة بليلٍ قبل أن يتبيَّن الخيطُ الأسود من الأبيض، وأن الحركة الإسلاميَّة خاصة، ممثلةً في وعائها الجامع الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة لا يُمكنُها الانتظار حتى مطلع الفجر، فالمعلوماتُ المُباشِرَة من جهاز حزب الأمَّة الحاكِم تؤكِّدُ أن قادَتَهُم تُحامِرُهُم بشدَّة فكرة الانقلاب لحَسمِ الفوضى التي تفاقمت في ظل الحُكم الائتلافي، ريثُما يقبضوا كل السُّلطة ويبدأوا بسطها برويَّة ونظام. ثم اتصالٌ مُباشر من قياداتٍ في مايو المُبادَة، أنَّهم يقتربون من إنفاذ انقلابٍ يُخلِّصُ البلاد من حُكمِ الصادق المهدي ويَبسِطُ شموليَّة جديدة، ويَرغَبُ في التعاوُن مع الإسلاميِّين في الانقلاب، وفي ترتيبات الحُكم لمدى أبعد.

ثم الخطرُ الأكبر، المعلومات التي تواترت إلى القيادة عن الانقلابِ الذي يُعِدُّ له حزب "البَعْث" بواسطة ضبَّاطه في القوَّات المسلَّحة وعناصره في النُّخَب والشعب، وهو بالطبع أوسعُ الأحزاب خِبرَةً بالانقلابات وأكثرُها تملُّكاً للمعلومات المدنيَّة والعسكريَّة، وهو حتماً سيجدُ السَنَدَ المُباشِر في طور الإعداد والتنفيذ أو بعد نجاحه في استلام السُّلطة من دُولٍ في المنطقة العربيَّة ذات ثراءٍ ونُفوذٍ وخِبرَة، لكن الذي يعني الحركة الإسلاميَّة من انقلابِ البعثيِّين هو استهدافُها المُباشِر، أو بالأحرى استئصالُها إذا بلغ السُّلطة، يؤكِّد كلَّ ذلك ميراثُ العلاقة بين تيَّار الإسلاميِّين وتيَّار القوميِّين، اللذَان تقابَلا على طرفي النقيض في الساحة العربية، وكان للثاني شهيَّةٌ عارمةٌ لسَفكِ الدِمَاء و التنكيل بالإسلاميِّين.

أما الحال في السُّودان ساعتئذ، فإن الجبهة والبَعْثَ حافظا تماماً على التاريخ السيئ للعلاقة وأضافا إليه مَدَداً من التوتُّرات بعد الانتفاضة، ليس أقلُّها التحالُف الذي كان بين الحركة الإسلاميَّة ونظامِ النميري الذي أبعد النُّجعَة في التنكيل بِهِم، ثمَّ الاختراقاتُ المُتبادَلة بين أجهزة المعلومات في كُلٍّ منهُما، وما أتاحه ذلك لأجهزة الجبهة لمعرفة نواياهُم نحوها.

*****

كان تفويضُ مجلس شُورى الحركة الإسلاميَّة، ثم هيأة شُورى الجبهة الإسلاميَّة قد انتهى إلى الأمينِ العام، الذي اختارَ سِتَّةً من كِبارِ قادة الحركة وأعلامِها المعروفين

بسابِقَتِهم وكَسبِهم القيادي المُتّصل، مثّل سبعتُهُم القيادة الشرعيّة ذات التفويض لاتّخاذ القرار السياسي الذي يُنقِذُ البلاد ويُمَكِّنُ للحركة الإسلاميّة. وبموجبِ ذلك التفويض، الذي استصحَبَ شُورى الأجهزة الرسميّة والشُورى غيرَ الرسميّة التي تولاّها الأمينُ العام كان قرارُ الانقلاب لاستلام السُّلطة[1].

كانت الرؤية أن التغيير ينبغي أن يكون محدوداً في الأدنى اللازم لإنفاذ التحوُّل السياسي المطلوب، استلامُ مَقَرِّ القيادة العسكريّة العُليا، والوَحدات العسكريّة في العاصمة والأقاليم، واعتقالُ عددٍ محدود من القادة السياسيّين والعسكريّين. أما الأفكارُ التي خامَرَت بعض العُقول ذات التربية الأمنيّة العسكريّة، أو بعض السياسيّين المنفعلين بتاريخ المُسلمين في سَفكِ الدِماء وقَطعِ الرُؤوس لحَسم الأمور، فقد رُفِضَت تماماً، فالمطلوب انقلابٌ أبيض محدود، يُعَبِّرُ بشكلِهِ عن المسار السِّلمي الذي يُرجَى له أن يكون هو مسار المُستقبلِ للتدابير والقرارات السياسيّة المُترتِّبة عليه.

فيما يتعلّق بمستقبل الحركة الإسلاميّة، كان لابد من مراجعةٍ جديدة للخُطّة الإستراتيجيّة، فقد كانت إلى أوان الجبهة تمضي على خُطى وئيدة ومراحل مُمتدّة، أما التغيير السياسي الشامل الذي بلغته الحركة فيقتضي مَدَّها لتسع أوضاع البلاد كافّة، بأحزابها وقياداتها السياسيّة، وعلاقاتها الخارجيّة، ثمَّ وضعُ الحركة في هذا الإطار.

بعد أخذ القَسَمِ المُغلّظ من أعضاء القيادة السِتّة أمام الأمينِ العام، تُم التداوُل لوضع خُطّة الانقلاب الفنيّة والسياسيّة واختيار أعضاءِ مجلس الثورة الذين سيظهرون ويشهرون اسمَها، يتقدّمون باسم القوّات المسلّحة لإنقاذ البلاد. أما وجهُ الحركة المُدَبِّر من وراء ذلك فيَنسَتِرُ ويَجري عليه سائِرُ ما يَجري على بقيّة الأحزاب، فالأمينُ العام سيُعتَقَلُ شأن القائد الأوّل مَن كُلِّ حزب ومعه واحدٌ من السِتّة، وسيُحفَظُ ثالثٌ خارج البلاد، وسيُباشِرُ اثنان العلاقة سراً مع قائد الانقلاب والمُلتزمين من العسكريين، ليبقى اثنان للشُورى والاحتياط.

اتُّفِقَ كذلك، في إطار تعديل الخُطة، أن يَبقَى الأمين العام شهراً في المُعتَقَل، تؤولُ فيه كل سُلطته، ولا سيَّما تفويضُ الحركة الإسلاميّة، وولايَتِهِ المُباشرة على الأجهزة الخاصّة والمالِ إلى نائبِ الأمين العام، الذي سيرأسُ إدارة الحركة والدولة بهذا الاعتبار، مهما تكُن واجهة العلن العسكريّة والتشريعيّة في مجلس الثورة، أو السياسيّة التنفيذيّة في مجلس

(١) أدّى القسم ستة من قادة الصف الأول للحركة الإسلامية أمام الأمين العام بكتمان سر التغيير وأداء أماناتهم ورعاية عهد الحركة الإسلامية مهما اشتد البلاء، وهم: علي عثمان محمد طه، علي الحاج محمد، ياسين عمر الإمام، عوض أحمد الجاز، عبدالله حسن أحمد وإبراهيم محمد السنوسي.

الوزراء، فإن مركز القرار يبقى عند الحركة تتولَّى اتخاذه وتُحاسِبُ على إنفاذه.

دراسةُ أوضاع السُّودان المُتفاقِمَة في التدهوُر يومئذٍ أوحت لمجموعة السبعة باختيار اسم "الإنقاذ" عنواناً للثورة (الانقلاب)، حيثُ يُشيرُ الاسم كذلك إلى مرحليَّة الإجراء المؤقَّت وأجله المعلوم، إذ ينبغي أن يكتمل فيه فِعلُ الإنقاذ السالب بالتغيير ويبدأ بعدها الخَطْو نحو التقدُّم الإيجابي. اتَّجَهَ خطٌّ من الرأي في ذات الإطار التفويضي المحدود إلى أن غالب الشَّعبِ يستشعِرُ خيبة أملٍ ضخمة في الأحزاب وتجربتها وسيُرَحِّب حتماً بكل تغيير، فاستقبالُ الناس للانقلاب ثم تطوُّر الأوضاع الداخليَّة والخارجيَّة يقتضي مرونة في تفاصيل الخُطة، ولكن الأمر للحركة الإسلاميَّة تُقرِّر فيه على مبادِئِها وأصُولِها في الشُورى والحُكم، فمهما أُخرِجَت الثورة محايدة بخطابها ووجهها، فإن الحركة الإسلامية ستظل حفيظة لرسالتها، إسلامِ الحياة لله، ومهما قَبَضنا الحريَّة فهي ضرورة تُقَدَّرُ بقدرها لاستقرار الثورة واستِتبَاب الأمن، تُرَدُّ على الشعب ليختار من يحكُمه في الوقت الأقرَب الأنسَب، تُقرِّر ذلك الحركة وِفقَ هذه المبادئ ويعُودُ المُكلَّفون بإنفاذ التغيير عسكرياً لثكناتهم، وينصرفُ غيرهُم من الفنيِّين إلى أعمالهم، ولكنَّ الأجلَ الأقصى لتمامِ خُروجِ الحركة بكُلِّ برنامَجِهَا وكلِّ وُجُوهِهَا ثلاثةُ أعوام.

اقتَضَت كذلك الضرورة الفنيَّة للضمان الأتمِّ لنجاحِ الانقلاب أن يُدفَعَ بمُشاركةٍ واسعةٍ لعناصر الحركة في إنفاذ الانقلاب، يُؤمَّنون الأطراف المُهِمَّة ريثما تكتمل المَهمَّة ثمَّ ينسحبون دون أي إعلانٍ عن هويَّتهم أو انتمائهم الحركي، ويشملُ ذلك تأمينَ المرافق المُهمَّة واعتقالَ بعض الشخصيَّات، ثم تعطيلَ الاتصالات وإنفاذها وتشغيلَ الإذاعة والتلفزيون، وتأمينَ حركة الشخصيَّات المُهمَّة في الانقلاب، وتقديمهم إلى بعضهم البعض عند ساعة الصفر. وكُلها ترتيباتٌ وتدابير تَيَسَّرَ للمكاتب الخاصَّة أن تُجرِي بروفاتها عِدَّة مرَّات، تحت القَسَم الغليظ بالكِتمَان مهما اشتدَّت طوارئ الابتلاءات على حِفظِ السِّر، وقد أثبتت الظُّروف مَدَى انضباطِ عشراتِ الأعضاء في الحركة الإسلاميَّة في أداء مهامِّهم على وجه الحَزمِ والدِقَّة دون أدني بوحٍ، فضلاً عن الاستعراض والثرثرة.

بالتأمُّل في ساحة السُّودان ساعتئذٍ، فللحركة الإسلاميَّة انتشارٌ ووجود في كُل مجالٍ وعَبرَ كُل الأقاليم، للثورة أن تستفيدَ منهُم لأوَّل عَهدِهَا في تأمين وجودها وبَسطِ سيطرتها، دون إعلانٍ كذلك عن علاقةٍ أو هُوِيَّة للانقلابيِّين. أما الرأي العام المحلي والدولي فسيجد حُجَّة مُقنعة في وجود الجبهة الإسلاميَّة في المُعارضة، إذ تجدُ نفسها تلقائياً أقرب من غيرها للانقلاب الذي طوَّح بخُصُومها، فالجبهة الإسلاميَّة "والحركة" لن تخرج بموقف مُؤيِّد أو

مُعارِض، بل سيقعُ عليها ما يقعُ على الأحزاب الأخرى، بالسويّة، من قرار الحلِّ الرسمي وتعطيل مقارِّها وصُحُفِهَا، بمُوجِبِ أوامرِ الثورة. وقد يتحرَّك بعضُ أعضاء الجبهة الإسلاميَّة عفواً مُؤيِّدين للانقلاب، أو يُبادِرُون لمُساعَدَتِه، ولكن لا يُسمَحُ لهم بتبنِّي موقفٍ باسم الجبهة الإسلاميَّة، وقد يُحتاجُ إلى عونٍ أوسع إذا بادَرَت عناصرُ مُناوئة إلى مُقاومة الانقلاب بالعِصيَان المدني والإضرابات، عندئذٍ ستُنظِّم الحركة صفَّها سراً لتُفشِل التدبير المُضاد، وإذا احتاجت القيادة السياسيّة أو أجهزة التأمين لعضوٍ في الحركة أن يؤدِّي دوراً يقتضي مكاشَفَتِه بأمر الثورة، فإنه يُطلَبُ منه ذلك تحت عَهدِ الكِتمان وقَسَمِه.

على المُستوى العسكري المحَض، كان على البِناءِ الذي استمرَّ نحواً من عقدين للحركة الإسلاميَّة داخل مؤسَّسة القوّات المسلَّحة أن يؤدِّي المَهمّة التي وُضِعَت بذرتُها لأوّل يوم من أجلها، حمايةُ الحركة من الحَصرِ المَاحِق، واليوم قد أُضيفَ عليها حمايةُ السُّودان من التبدُّد.

اختار المكتبُ القائِد رئيسَ الثورة، ورتَّب حضُوره، واختار مجلسَ الثورة الذي زاوَجَ فيه بين العناصر المُلتزِمة والعناصر القريبة للالتزام بنهج الإسلام وأخلاقه، وراعى أن يُمثِّل أجيال ضُبَّاط القوّات المسلّحة، وأن يمثِّل كذلك السُّودان بأطرافه ووسطه، جنوبه وشماله وغربه وشرقه، ثم اتفق على الأفكار الأساسيَّة للبيان الأوَّل الذي أعدَّه نائبُ الأمين العام، ليطرق القضايا التي دَرَجَ على إثارتِها القادِمُون من العساكِر الوطنيِّين في سُنَنِ الانقلابات المُتوالية في العالم العربي وأفريقيا، ويُبَشِّرَ بالإنقاذ وتسليم السُّلطة للشَعبِ ريثما تستقِرُّ الأوضاع. ولكن هذه النُقطة بالتحديد لم تَرِدْ في الخِطَابِ الذي تلاه رئيسُ الثورة فجر الانقلاب، كما لم يناقِش المكتبُ القائِد سقوطها عن النص الأول، فضلاً عن أن يُحاسِبَ على غيابها.

*****

ظَلَّ الأمين العام للحركة الإسلاميَّة يَطرَحُ في أصُول فِكرِهِ السياسي، وفي خطابه لا سيَّما الداخلي في خاصَّة أروِقَةِ الحركة الحَذَرَ من تكلُّس حركة الإحياء والتجديد وتبدُّلها إلى طائفيةٍ تُعيقُ مدَّ الإسلام المُتجدِّد. ومُنذُ طَرْحِهِ الأوَّل لفكرة العمل الجبهوي مع الميثاق الإسلامي في مُنتصَفِ العقد السِتين من القرن الماضي، أكَّد على رُؤيته في ضرورة اقتراب الحركة من المجُتمع مظهراً وجوهراً لتقترب حقاً من قيادته، مما يقتضي بذات المُنطلقات أن يرقُب اقتراب المجتمع من فِكرِ الحركة و مَدَى نجاحها في بثِّ دعوتها ورسوخها في ضمير المُجتمع قبل وجهِهِ ومَظهَرِهِ، ولا رَيْبَ أن النظر الماسِح والمُقارِن لصُورة التديُّن في المجتمع

السُّوداني كانت تحملُ بُشرياتٍ كثيرة لقيادة الحركة. سادَت مظاهرُ الجماعات في أداء الصَّلَوات وتكاثَرَت المساجد وتضاعَفَ عددُ المُصلِّين عامَّة وشُهُود الجُمَع والأعياد، وبلغ الصيام لا سيَّما في رمضان، صفوةً في المُجتمع كانت تُجافي التديُّن مُجاهِرةً بما يُناقِضُه. تقارَبَ تديُّن الرجال والنساء وفاقَت أعدادهن الرِجال في كثيرٍ من شُعَبِ الحركة، وبلغ وقعُ الحركة على المرأة أن تحرَّرت فعلاً بالإسلام وغشِيَت الحياة العامَّة واقتحَمَت غِمارَ ميادينها.

تَبارَكَ الاهتمام بالقُرءان وتأسَّست جمعيَّاته وجماعاته، وتضاعف عدد الحجيج وعَرِفَ الناس العُمرات في رمضان وشعبان وربيع وأصبحت ظاهرةً في صفحة المجتمع. كذلك تزكَّت تربية النشء بدُفوعٍ من جَهدِ الأبَوَين أو الأسرة الكبيرة، وظهر صغارٌ يحفظون من القرءان أضعاف ما يحفظُ أهلهم، وقامت مدارس إسلاميَّة تُدَرِّسُ المناهج المُعتمدة في تعليم السُّودان ولكنها تزيد عليه في تعليم العربيَّة والدين لا سيَّما القُرءان. وبالتدريج، ساد جيلٌ كأنه يصلي بأفضل مما صلَّى آباؤهم، ويقرأ القُرءان بأفضل مما يقرأون، أما مظاهر التفحُّش في الفُجور، التي غَشِيَت جيوباً في المجتمع من النُخَب أو مجتمعاتٍ في المُدُن والقُرى فقد انحَسَرَت كأنها تلاشَت أو استَتَرَت منكرة.

كانت القربى من المجتمع والانفتاح عليه محوَر الهمِّ القيادي عشيَّة إعلان النميري إنفاذه قوانين الشريعة الجنائيَّة الخمس، كما مثَّل عنصراً رئيساً في حسابِ الأمين العام المُتفائِل من خُطوة الانقلاب، فاستلامُ السُلطة السياسيَّة هو تتويجٌ لدعوة الحركة الإسلاميَّة نحو تمكينِ الدين في المجتمع، وعندئذٍ فواجبُ الحركة الإسلاميَّة هو تذويبُ نفسها في المجتمع لتكون بعضاً منه ويكون بعضاً منها، ولا تحتاجُ في ظرف قيام المجتمع كافَّة بواجب التديُّن أن تُسيطر عليه أو تحتكر قيادته، بل الأوفق أن تحفظ قيادة محدودة قائمة في المركز ترقُبُ كُل حركة المجتمع، وتُهدي سعيها إذا أبطأ أو اختلَّ في جانبٍ من جوانبها، أو مال مُنحرفاً نحو محورٍ لا تريده.

فأصول الفكرةِ هي قيامُ مثال المُجتمع المُبادر، وأنموذج النهضة التي يتولاَّها الشعبُ بعد أن بَعَثَت فيه الحركة الإسلاميَّة الرُوح. أما إذا عَمَدَت الحركة إلى الانغلاق أو الاحتكار فستغترِب عن الشعب ويَجمُدُ مشروعها وتسقُط، وما الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة إلا مرحلة مُوفَّقة نقلت فيها الحركة الإسلاميَّة نموذَجَها في الحريَّة والشُورى والإجماع والتنظيم والخُطة إلى المجتمع، كما طمأنَت في انسجامها بين قيادة الحركة الخاصَّة وأعضائها وبين قاعدة الجبهة العريضة، أن الحركة الإسلاميَّة لن تعتزل المجتمع في إدارتها للسُلطة السياسيَّة أو تعزِلَه وتتسلَّط عليه، ولكنها تُفَعِّلُه شأن كل المجتمعات التي نهَضَت

بمُبادرات رُوَّادها بما مضى سُنَّةً في التاريخ.

*****

هُنالِكَ في كَنَفِ الأحزاب نحو ساعة الانقلاب، بدأت تتبلورُ رؤية "مُبادَرَة الميرغني/ قرنق" بعد اضطراب قَرَبَ الأشهُر السبعة، وهو موقفٌ يعني للجبهة الإسلاميَّة إلغاءَ قوانين الشريعة الإسلاميَّة ويُمثِّلُ خَطاً أحمرَ في سياستها وأكبرَ محفِّز لشيوخها ونسائِها وشبابِها للمُواجهة. وبهذا الموقف تحديداً اكتملت للجبهة الإسلاميَّة مُسَوِّغات الانقلاب، وتلقَّت مَدَداً إضافياً لتعبئة عُضويَّتها. ومع تصاعُد خطابِها خاصَّة في ندوات الأمانة العامة التي انتظمت العاصمة، أعمَلَ الأمين العام آليات خطابه التعبويَّة إلى مَدَاها، مُهَيِّئاً الطريق لما عُرِفَ بـ"ثورةِ المَصَاحِف" التي خَرَجَت فيها عُضويَّة الجبهة الإسلاميَّة من المساجِدِ عَقِبَ صلاةِ القيام طيلة شهر رمضان، تتظاهَرُ في شوارع الخُرطوم تُعَلِّي المصاحِفَ عُنواناً هُوِيَّتها واتجاهَهَا وترفع حناجرها بالهُتاف الذي يرفُضُ إلغاء قوانين الشريعة الإسلاميَّة أو تجميدها. بَدَّت ثورة المصاحِف باحتدامها الدّاعي للاحتشاد والمُواجَهَة أوَّل خُروج بَيِّن عن نهج الإصلاح المُتدرِّج والمُعارضة السِلميَّة، نحو خطٍ ثوري جهادي لم يَرفَعْ السلاح أو يُبادِرْ للعُنف، لكنه يُعبِّر عن انهيار قواعِد المُمارسة الديمقراطيَّة ويدفعُ بالحركة التي تأسَّست على الإصلاح المُتدرِّج والاصطِبَار على الأذى والمُسالَمَة نحو أفقٍ جديد مُفعَم بشِعارِ الدِفاعِ عن الشريعة الإسلاميَّة التي قامت عليها دعوتها للإحياء والبناء، ولكنه مُفارِقٌ نهج الإصلاح إلى حسم الثورة. وإلى أجواء ثورةِ المصَاحِف التي خَرَجَ فيها الصفُّ المُلتزم، لا سيَّما قواعده الشعبيَّة في ظِلِّ تعبئةٍ قُصوى من قيادة وإعلام الجبهة الإسلاميَّة، ثم انحسارها مع تطاوُل الأيام حتى في عُضويَّة الصف المُلتزم نستطيعُ أن نقرأ صُورَ المُفارَقَة الأولى بين سياسة الجبهة الإسلاميَّة القوميَّة وقلبِها المُحرِّك "الحركة الإسلاميَّة"، وبين نَبْض الشارع العام الذي وضع آمالاً عريضةً على رُشدِ سياسة الجبهة الإسلاميَّة وحِكمتِها، لكنه يجد في رُوحه مَيْلاً إلى رُؤية حُلم سلام الوطن قد تحقَّق على الأرض لا سيَّما نهاية حرب الجنوب، كما يريدُ أن يرى الديمقراطيَّة وقد جاوَبَت تطلُّعه للاستقرار والتنمية ووَافَت إيمانه بالإسلام. ولكن ثورةُ المصَاحِف كأنها وضعته في الموقف الصَعب الذي يُخيِّره بين الإسلام والسلام، خاصَّة بعد أن واصل خُصُوم الجبهة الإسلاميَّة مُحاصرتها بالدعاية التي تُصَوِّرُها قارعةً لطُبول الحَرب.

وإلى ذات روح التعازُل الذي ظَهَرَ بين ثوار ثورةِ المَصاحِف والشعب يفهم البرود الذي قابل به الشارع السُوداني إعلانَ ثورة الإنقاذ في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٨٩م، إذ

أيقظت فيه مخاوف تكرار التجربة المُؤسفة مع العَسكَر التي غَادَرَ محطَّتها قبل أقل من أربعة أعوام مع ثورة رجب، مما ينذر بتورط جديد في الدورة الخبيثة التي اضطربت باستقرار البلاد بين الانقلاب والثورة.

بالنسبة للحزبين الكبيرين التقليديين الأمَّة والاتحادي الديمقراطي، فقد تباينَت مواقِفهُما من تطوُّر موقف الجبهة الإسلاميَّة وخطابها بين يدي انقلاب الإنقاذ، فلم يُغادِر السيِّد الصادق المهدي حُلمه الطويل في أن يجمع الصف الوطني كُلَّه تحت قيادته، وقد تقدَّمت تشكيلة حكومته الأخيرة خطوة نحو الحُلم ولكن تراجَعَت أخرى. ونحو إكمال عقد التحالف، توالَت اتصالاتُ حزب الأمَّة مع الجبهة الإسلاميَّة خصَّة بعد خُفُوت نبرة الحِدَّة والعُنف في إعلام الجبهة، وهُدُوء ثائرة المعركة الانتخابيَّة في نُفُوس نوَّاب الأمَّة إبان العام التحالفي في حكومة الوفاق. ورغم أن الجبهة الإسلاميَّة قد عادت إلى مناخ المُواجهة الحادَّة بعد مُذكِّرة القوَّات المسلَّحة وإخراجها من الحكومة ثم قبول اتفاقيَّة الميرغني التي تُجَمِّد القوانين الإسلاميَّة وتمثيل الحزب الشُيوعي في الحُكومة الجديدة، فإن حزب الأمَّة، وتحديداً رئيسه وأقرب القياديين إليه رحماً وفكرة، السيِّد مُبارَك الفاضل المهدي ظنُوا أن موقف الجبهة الإسلاميَّة هو تعبيرٌ عن محض غضب على طردِهِم من الحكومة، وأن اللُّعبة السياسيَّة التي لا تعرِفُ الثبات لا بُدَّ من دفع كُرَتِها نحو مِضمَار الجبهة الإسلاميَّة وجذبها إلى اللعب ضمن تشكيلة الحكومة مرَّة أخرى. وعلى هذا الموقف النفسي لقيادة حزب الأمَّة ينبغي أن يُفهَم طرحُها أرضاً باستمرار المعلومات التي تواترت إليها من الأجهزة الرسمية أن الجبهة الإسلاميَّة تهيِّئ للانقلاب على السُّلطة وإجهاض الديمقراطية خاصَّة أن ذات الحالة المُستبعِدة للانقلاب قد تلبَّست مدير جهاز الأمن السيِّد عبدالرحمن فَرَح، فالانقلابُ في تحليل حزب الأمَّة سيأتي قطعاً من ذوي الطبيعة العسكريَّة الشمولية الذين اغتصبوا الحُكم في مايو ١٩٦٩م، أما الجبهة الإسلاميَّة فهي تنظيمٌ مدنيٌ بالكامل يكسب كل يوم أراضٍ جديدة في الديمقراطية وتقومُ عليه قيادةٌ مدنيَّة تُدرِكُ جيداً معني العهد الدستوري، ولا يُمكنُ أن تُقدِمَ على إجهاضها بمغامرةٍ مع العسكر. وإلى هذا الموقف النفسي السياسي جاءت رُدُود فعل قيادة حزب الأمَّة أشدُّ حِدَّة وشراسةً من انقلابِ الإنقاذ بعد جلاءِ مَستورِه في أنه انقلابٌ دبَّرته الحركة الإسلاميَّة بالكامل، وكان استشعارُ الخِدعَة أشدَّ مرارةً عند العناصر التي كانت الأقربَ إلى الجبهة الإسلامية[٢].

أما الحزبُ الاتحادِيُ الديمقراطي، فقد اتَّصل موقفه السَّلبي من الجبهة الإسلاميَّة،

(٢) راجع فصل في عشية الكارثة - سقوط الأقنعة - فتحي الضو محمد ص١٤.

وهو موقفٌ موصولٌ منذ قيام الحركة الإسلاميّة خاصَّة بعد بروز اسمها في العقد الستين من القرن الماضي، فقد ظلّ اليسار أقرب إلى زعامة الختميَّة من قادة جبهة الميثاق الإسلامي، وإذ أسهمت معارضة الجبهة الإسلاميّة وعُلُوُّ صوتها في رفض اتفاقية الميرغني/ قرنق في الموقف المتردد لحزب الأمة للاتفاق، عبَّر زعيم الحزب صراحة عن ريبَتِهِ من تطوُّرات موقف الجبهة، لا سيَّما خصاب الأمين العام الذي نعى الديمقراطيَّة مؤكِّداً أن الحديث عن سُقوط الحكومة بالمُظاهرات التي تزدادُ كل يومٍ عُزلةً يعني أنهم يفكِّرون في الانقلاب[٣].

وباستثناء موقف الأمين العام للحزب السيد الشريف زين العابدين الهندي (رحمه الله) الذي حاكَ بخطابه الأخير في الجمعية التأسيسيَّة كفن الديمقراطيَّة المَنعيَّة، والذي تَمثَّل موقفَ الجبهة الإسلاميَّة بالكامل، اليائس من كُل خيرٍ في زعامةٍ طائفيَّةٍ تُديرُ البلاد بميوعةٍ وتراخٍ، باستثناء موقف السيِّد الشريف ظلَّت قيادة الاتحادي الديمقراطي مُستمسِكَةً بمُبادَرَتِها التي وَضَعَت عليها كُلَّ آمالها في تحقيق أملِ السلام للشعب السُوداني، رغم مُضِي أشهرٍ طِوال ظلَّت فيها الاتفاقية تُراوِحُ مكانها منذ توقيعها في نوفمبر (تشرين الثاني)، جرَّاء الخلاف حولها بين الحزبين الكبيرين.

*****

المشهدُ الخارجي حول السُّودان وعلاقات الحُكومة الدبلوماسيَّة لم يَشهَد التطوُّر الذي كانت ترجُوه مُذَكِّرَة قيادة القوَّات المسلَّحة عندما أصرَّت على خُروج الجبهة الإسلاميَّة من الحُكومة، فالموقفُ المِصري من رئيسِ الوُزراء تعقَّد بزيارته لإيران ثم بحديثه عن عَجزِ قطاعاتٍ من المِصريِّين عن فَهمِ أكبرِ ثورةٍ حَدَثَت في القرن التاسع عشر، وامتدَّ بالطبع أثرُ الموقف المِصري بتمامِهِ وأكثر إلى السُعوديَّة ودُوَلِ الخليج، أي الإقليم العربي الأقرب الذي يتطلَّعُ إليه في نَصرِه أمام لانحياز الإقليمي الأفريقي لا سيَّما أثيوبيا وأوغندا للحركة الشعبيَّة، ثم ثباتُ القُوى العُظمى في العالم آنذاك مع د. جون قرنق، بما يمثِّله من تحدٍ لإنحيازات السياسة السُّودانيَّة نحو العُروبة والإسلام، وقد رَهَنَت غالبُ دُوَل أوروبا الغربيَّة وأمريكا التعاوُن مع حكومة الصادق المهدي علي تحقيقها للسلام مع الحركة الشعبية.

---

(٣) صرّح السيد محمد عثمان الميرغني لجريدة الشرق الأوسط في أبريل نيسان ١٩٨٩ قائلاً: «كيف يقول الترابي إن المظاهرات التي تزداد كل يوم عزلة ستسقط الحكومة إلا إذا كان يفكر في الانقلاب».